



Distr.: General
30 March 2011
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الفريق العامل المخصص المعني بإجراءات التعاون
الطويل الأجل بموجب الاتفاقية
الدورة الرابعة عشرة

بانكوك، ٥-٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ وبون، ٦-١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١*

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

الآليات القائمة على السوق وغير القائمة على السوق

تقرير توليفي بشأن المعلومات المتعلقة بمختلف نُهج تحسين فعالية
تكاليف إجراءات التخفيف وتعزيز هذه الإجراءات

مذكرة مقدمة من الأمانة**

موجز

يتضمن هذا التقرير المعلومات التي قدمتها الأطراف والمنظمات المراقبة المعتمدة
بشأن تقييم مختلف نُهج تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف وتعزيز هذه الإجراءات.

* سيعقد الجزء الثاني من الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل
بموجب الاتفاقية بالتزامن مع الجزء الثاني من الدورة السادسة عشرة للفريق العامل المخصص المعني
بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو والدورة الرابعة والثلاثين
لكل من الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. وستعلن المواعيد المحددة
للدورتين المستأنفتين للفريقين العاملين المخصصين في الوقت المناسب.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد بسبب تاريخ تقديم الآراء.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | | |
|--------|---------|-------|---|
| ٣ | ٣-١ | | أولاً - مقدمة |
| ٣ | ١ | | ألف - الولاية |
| ٣ | ٢ | | باء - النطاق |
| | | | جيم - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه الفريق العامل المخصص المعني بالعمل |
| ٤ | ٣ | | التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية |
| ٤ | ٩-٤ | | ثانياً - المنهجية |
| ٤ | ٦-٤ | | ألف - التعاريف |
| ٥ | ٩-٧ | | باء - معايير التقييم |
| ٥ | ٢٢-١٠ | | ثالثاً - تقييم النُهج القائمة على السوق |
| ٥ | ١٠ | | ألف - الآليات الموجودة القائمة على السوق |
| ٦ | ١٧-١١ | | باء - تقييم النُهج الموجودة القائمة على السوق |
| ٨ | ٢٢-١٨ | | جيم - التطور الممكن للآليات القائمة على السوق |
| ١٢ | ٢٨-٢٣ | | رابعاً - تقييم النُهج غير القائمة على السوق |
| ١٢ | ٢٣ | | ألف - الآليات الموجودة غير القائمة على السوق |
| ١٣ | ٢٧-٢٤ | | باء - تقييم النُهج الموجودة غير القائمة على السوق |
| ١٣ | ٢٨ | | جيم - التطور الممكن في الآليات غير القائمة على السوق |

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- اتخذ مؤتمر الأطراف بموجب الفصل الثالث - دال من مقرره ١/م-١٦ الإجراءات التالية:

(أ) قرر أن يتناول، في دورته السابعة عشرة، مسألة إنشاء آلية واحدة أو عدة آليات قائمة على السوق وإنشاء آلية واحدة أو عدة آليات غير قائمة على السوق من أجل تعزيز فعالية تكاليف إجراءات التخفيف وتعزيز هذه الإجراءات؛

(ب) طلب إلى الفريق العامل المخصص المعني بإجراءات التعاون الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (فريق العمل التعاوني) أن يتولى بلورة هذه الآليات بهدف توصية مؤتمر الأطراف بمشاريع مقررات ينظر فيها في دورته السابعة عشرة؛

(ج) دعا الأطراف والمنظمات المراقبة المعتمدة إلى أن تقدم إلى الأمانة، بحلول ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، ما لديها من آراء بشأن المسائل المشار إليها أعلاه ومعلومات بشأن تقييم مختلف نُهج تعزيز فعالية تكاليف إجراءات التخفيف وتعزيز هذه الإجراءات، بما في ذلك الأنشطة المنفذة على نحو مشترك بموجب الفقرة ٢ (أ) من المادة ٤ من الاتفاقية وأي أنشطة أخرى ذات صلة، وذلك لكي تتولى الأمانة توليف هذه المعلومات^(١).

باء - النطاق

٢- تتضمن هذه الوثيقة المعلومات التي قدمتها الأطراف والمنظمات المراقبة المعتمدة بشأن تقييم مختلف نُهج تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف وتعزيز هذه الإجراءات. وقد قدّم العديد من الأطراف والمنظمات المراقبة المعتمدة هذه المعلومات استجابة لأكثر من دعوة من الدعوات المشار إليها في الفقرة ١ (ج) أعلاه، ووردت هذه المعلومات في كثير من الأحيان في شكل مقترحات أو آراء متعلقة بالآليات الجديدة القائمة على السوق وغير القائمة على السوق. ويتناول هذا التقرير بالتالي المعلومات ذات الصلة بالموضوع التي وردت في جميع الورقات المقدمة.

(١) ترد الورقات المقدمة في الوثائق FCCC/AWGLCA/2011/MISC.2 و Add.1 و FCCC/AWGLCA/2011/MISC.3 و Add.1 و FCCC/AWGLCA/2011/MISC.4 و Add.1 و FCCC/AWGLCA/2011/MISC.5.

جيم - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

٣- لعل فريق العمل التعاوني يود النظر في هذا التقرير عن بلورة الآليات الجديدة القائمة على السوق وغير القائمة على السوق، بهدف توصية مؤتمر الأطراف بمشاريع مقررات ينظر فيها في دورته السابعة عشرة.

ثانياً - المنهجية

ألف - التعاريف

١- 'النُهْج القائمة على السوق' مقابل 'النُهْج غير القائمة على السوق'

٤- مع أن الورقات المقدمة كانت كلها تقريباً تميّز بين 'النُهْج القائمة على السوق' و'النُهْج غير القائمة على السوق'، فقد كان تفسيرها لهذين المصطلحين متبايناً شيئاً ما. فمعظم الورقات اعتبرت فيما يبدو 'النُهْج القائم على السوق' كنهج يستخدم هيكلًا أساسياً للتجار بالانبعاثات على أساس مبادئ السوق، كالعرض والطلب، أو يقر بذلك بأسلوب أو بآخر. وفي المقابل، اعتبر عدد قليل من الورقات 'النُهْج القائم على السوق' كنهج يتيح حوافز اقتصادية لبعض أشكال السلوك، التي لا تقتصر على نهج الاتجار فحسب بل تشمل أيضاً تدابير من قبيل فرض الرسوم الضريبية وتحديد تعريفات تغذية الشبكة الكهربائية العامة. ويستند هذا التقرير إلى التفسير الأول.

٥- وقد استأثرت المعلومات المتعلقة بالنُهْج القائمة على السوق بالجزء الأكبر من الورقات المقدمة.

٢- 'النُهْج' مقابل 'الآلية'

٦- مع أن عدة ورقات تضمنت معلومات ذات طابع نظري عام عن النُهْج القائمة على السوق والنُهْج غير القائمة على السوق، فقد تضمن عدد أكبر بكثير من الورقات معلومات عن تطبيقات ملموسة لهاته النُهْج، يشار إليها بـ 'الآليات القائمة على السوق' و'الآليات غير القائمة على السوق'، على التوالي.

باء - معايير التقييم

- ٧- دعا مؤتمر الأطراف إلى تقديم معلومات عن تقييم مختلف النهج استناداً إلى معيارين اثنين، أولهما مدى إسهام تلك النهج في 'تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف' وثانيهما مدى تعزيزها إجراءات التخفيف'.
- ٨- وكان مفهوماً بصفة عامة أن المقصود بمعيار تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف هو خفض التكلفة الاقتصادية المتكبدة من أجل تحقيق درجة محددة من التخفيف. فمثلاً، يمكن اعتبار آلية تسهم في خفض تكلفة تخفيف آثار طن واحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من ١٠ إلى ٩ دولارات من دولارات الولايات المتحدة آلية تُحسِّن فعالية التكلفة. وإضافة إلى ذلك، ربط عدد قليل من الورقات المقدمة هذا المعيار بخفض التكاليف الإدارية لتشغيل نظام يرمي إلى تخفيف الآثار. واستناداً إلى هذا التفسير، فالآلية التي يكون وضعها وإنفاذها مكلفاً قد تعتبر غير مواتية لتحسين فعالية التكاليف.
- ٩- أما معيار تعزيز إجراءات التخفيف فقد كان مفهوماً بصفة عامة أن المقصود منه هو ضمان حصول خفض فعلي للانبعاثات أو تحسين لعمليات الإزالة، ويتأتى ذلك عادة بالتأثير على سلوك طائفة واسعة من الأفراد والكيانات والبلدان من خلال التشجيع أو الإلزام أو إتاحة حوافز اقتصادية.

ثالثاً - تقييم النهج القائمة على السوق

ألف - الآليات الموجودة القائمة على السوق

- ١٠- أبرزت الورقات المقدمة عدة آليات موجودة قائمة على السوق باعتبارها أساساً لتقييم النهج القائمة على السوق، بما في ذلك:
- (أ) آليات المرونة الثلاث التي يحددها بروتوكول كيوتو:
- '١' آلية التنمية النظيفة، التي تتيح إصدار أرصدة دائنة لقاء التخفيف الذي تحققه أنشطة مشاريعية في البلدان النامية الأطراف واستخدام تلك الأرصدة للتعويض عن انبعاثات البلدان الأطراف المتقدمة؛
- '٢' التنفيذ المشترك، الذي يتيح إصدار أرصدة دائنة لقاء التخفيف الذي تحققه أنشطة مشاريعية في البلدان الأطراف المتقدمة واستخدام تلك الأرصدة للتعويض عن انبعاثات بلدان أخرى من هذه الفئة؛

٣١ الاتجار الدولي بالانبعاثات، الذي يتيح اتجار البلدان الأطراف المتقدمة فيما بينها بمخصصات تمثل الانبعاثات.

(ب) نُظِم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، التي يرد تعريفها في القوانين أو السياسات الإقليمية أو الوطنية أو دون الوطنية من منظور المستويات المطلقة للانبعاثات، ومن تلك النظم 'مخطط الاتحاد الأوروبي لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات' (مخطط الاتحاد الأوروبي للانبعاثات)، الذي يُحدّد على صعيد المنظومة سقفاً للانبعاثات في فترة زمنية معينة ومخصصات إزاء هذا السقف (سواء عن طريق تخصيص مجاني أو عن طريق مزاد)، ويُلزم كل متسبب في الانبعاثات بالحصول على كمية من المخصصات تعادل على الأقل المستوى الفعلي لانبعاثاته خلال تلك الفترة الزمنية، ويتيح لكل متسبب في الانبعاثات مرونة في كيفية الوفاء بهذا الالتزام، سواء عن طريق تقليص انبعاثاته أو بالحصول على مزيد من المخصصات (أو، إذا أجازت قواعد المنظومة ذلك، بالحصول على أرصدة دائنة أو مخصصات من خارج المنظومة)؛

(ج) نظم الاتجار التي يرد تعريفها في القوانين أو السياسات الإقليمية أو الوطنية أو دون الوطنية من منظور أشكال أخرى من أنشطة التخفيف، ومنها نظام الكفاءة الطاقية في الهند 'أداء وإنجاز واتجار'، الذي يتيح إصدار أرصدة دائنة مقابل مكاسب على صعيد الكفاءة الطاقية ثم الاتجار بها لبلوغ الأهداف المحددة؛ وتوجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالطاقة المتجددة، الذي يحدد أهدافاً تتعلق باستخدام الطاقة المتجددة والمرونة التي يتطلبها بلوغ هذه الأهداف.

باء - تقييم النهج الموجودة القائمة على السوق

١- تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف

١١- تضمنت الورقات المقدمة اعترافاً واسع النطاق بأن الآليات القائمة على السوق تتسم بالفعالية في خفض التكلفة الاقتصادية لتحقيق درجة معينة من التخفيف.

١٢- وكما ورد في الورقات، تتحقق فعالية التكاليف هذه من خلال تمكين الكيانات التي يقع عليها التزام بأهداف تخفيف - مثل البلدان الأطراف المتقدمة في إطار بروتوكول كيوتو والمتسبين في الانبعاثات المشمولين بنظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها - من بلوغ أهداف التخفيف المتعلقة بها باستخدام أرصدة دائنة أو مخصصات مستمدة من أنشطة التخفيف المنفذة في مكان آخر. وذهب البعض إلى أن هذا العامل يتيح حافزاً قوياً لهذه الكيانات ولغيرها من الكيانات المهمة لكي تحدد مواطن الفرص المرتبطة بأنشطة التخفيف وتنفذ هذه الأنشطة حيثما تتسم بأكبر قدر من فعالية التكاليف. ومن ثمّ ساد رأي مؤداه أن

الآليات القائمة على السوق أداة فعالة تتيح لهذه الكيانات التحكم في تكاليف الامتثال لما يقع عليها من أهداف متعلقة بالتخفيف.

٢- تعزيز إجراءات التخفيف

١٣- مع أن الورقات المقدمة تضمنت موقفاً متنسقاً نسبياً مؤداه أن الآليات القائمة على السوق تسهم في تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف، فقد تباين مضمونها بدرجة أكبر بشأن ما إذا كانت هذه الآليات القائمة تعزز إجراءات التخفيف.

١٤- ففيما يتعلق بتعزيز إجراءات التخفيف التي تضطلع بها الكيانات التي تقع عليها أهداف تخفيف، ساد رأي مؤداه أن فعالية الآليات القائمة على السوق تتوقف بدرجة كبيرة على ما يحدّد من أهداف تخفيف؛ فأثرها قوي من حيث تعزيز إجراءات التخفيف في نظام له أسقف طموحة، وأضعف في نظام له أسقف أقل طموحاً. وتشاطرت ورقات كثيرة رأياً مؤداه أن تحسين المرونة في بلوغ أهداف التخفيف ينبغي ألا يكون هدفاً في حد ذاته وإنما أداة لتحقيق الهدف الأشمل المتمثل في تحسين الأفق العام للتخفيف. وعلى هذا الأساس، اقترح أن تربط زيادة تطوير الآليات القائمة على السوق بوضع أهداف تخفيف أكثر طموحاً بصورة متدرجة، كما اقترح في بعض الورقات أن تكون هذه الأهداف ملزمة قانوناً ومحددة على الصعيد الدولي.

١٥- وإلى جانب النقاط الواردة أعلاه تناولت بعض الورقات مسألة الفعالية الراهنة لبعض الآليات الموجودة القائمة على السوق من حيث تعزيز إجراءات التخفيف التي تتخذها كيانات تقع عليها أهداف تخفيف. وأولي اهتمام خاص لما يلي:

(أ) 'مخطط الاتحاد الأوروبي للانبعاثات': ذهب عدد من الورقات إلى أن أهداف التخفيف المتوخاة من 'مخطط الاتحاد الأوروبي للانبعاثات' في المرحلتين الأوليين (٢٠٠٥-٢٠٠٧، و٢٠٠٨-٢٠١٢) تتسم بطموح غير كاف، كما يتبين مما يُدعى أنه إفراط في منح المخصصات، الأمر الذي يقلص من حاجة المتسببين في الانبعاثات إلى تنفيذ إجراءات تخفيف، ويؤدي بالتالي إلى إخفاق المخطط في تعزيز فعالية إجراءات التخفيف على النحو المفترض تحقيقه. وفي المقابل، أوردت ورقة استنتاج دراسة مؤداه أن مخطط الاتحاد الأوروبي أدى - حتى في مرحلته الأولى - إلى خفض الانبعاثات إلى مستوى أقل مما كانت ستكون عليه لو 'بقيت الأمور على حالها'، وأشارت إلى أن السلوك فيما يتعلق بالانبعاثات أخذ في التغير نتيجة هذا النظام، معتبرة أن نطاق النظام وطموحه يتعززان تدريجياً من خلال تدابير تشمل مثلاً إدراج مزيد من الغازات والقطاعات في النظام؛

(ب) الاتجار بالانبعاثات على الصعيد الدولي: ادّعى في عدة ورقات أن طموح التخفيف في فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢) لا يكفي بصفة عامة لإيجاد أسعار سوقية قوية أو طلب على أرصدة دائنة تعويضية من البلدان الأخرى.

١٦ - وكان الرأي السائد فيما يتصل بتعزيز إجراءات التخفيف التي تتخذها الكيانات التي يمكن أن تعرض أرصدة دائنة تعويضية أو مخصصات، مثل البلدان الأطراف النامية، هو أن الآليات القائمة على السوق تتسم بالفعالية من حيث تعزيز تلك الإجراءات. وبصفة خاصة، أشارت طائفة متنوعة من الأطراف والمنظمات المراقبة المعتمدة إلى أن آلية التنمية النظيفة تساعد في إتاحة مد البلدان النامية الأطراف بالتمويل والتكنولوجيا وسبل بناء القدرات خدمة لإجراءاتها المتعلقة بالتخفيف. ومع ذلك، أشارت عدة ورقات إلى أن الفوائد المتاحة غالباً ما تذهب إلى عدد صغير من البلدان، الأمر الذي يُقضي أضرارها وأكثرها عرضة للتأثر؛ وذكرت في هذا الصدد كأمر يبعث على القلق مسألة التوزيع غير المتكافئ لأنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة المسجلة.

١٧ - وأثيرت في عدة ورقات مسألة أخرى تتمثل في دور الآليات القائمة على السوق في تعزيز إجراءات التخفيف من خلال تحفيز التمويل المقدم من القطاع الخاص. وتضمنت هذه الورقات إقراراً واسع النطاق بأن الآليات القائمة على السوق تشكل إلى اليوم أداة رئيسية لإشراك القطاع الخاص واستقطاب موارده الهائلة. لكن دور القطاع الخاص كان موضع تساؤل في بضع ورقات، تضمنت إحداها فكرة أن هذا الدور قد يؤدي إلى 'فقاعة مالية'، في حين أوردت أخرى اقتراحاً مؤداه أن التمويل المحصل من القطاع الخاص قد لا يكون مصدراً محققاً وثابتاً. وأشار في عدة ورقات إلى السمة المعقدة لضبط معاملات الأرصدة الدائنة والمخصصات، لا سيما في سياق عابر للحدود، وأوردت ورقات أخرى صعوبات واجهها مخطط الاتحاد الأوروبي للانبعاثات، مثل حالات اختلاس مخصصات من الحسابات وغش يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

جيم - التطور الممكن للآليات القائمة على السوق

١ - آليات توسيع نطاق التخفيف

١٨ - من الشواغل المتقاسمة على نطاق واسع التي أثيرت في الورقات مسألة عدم قدرة الآليات الموجودة القائمة على السوق على أن تكون محركاً لبلوغ مستوى التخفيف اللازم لمواجهة التحدي المناخي العالمي. وحذرت عدة ورقات، وبصفة خاصة، من أن آلية التنمية النظيفة لوحدها لن تكفي على الأرجح لتعبئة مستويات الدعم المستمد من السوق - بما في ذلك من القطاع الخاص - اللازم لتشجيع إجراءات تخفيف كافية.

١٩ - ومع أن عدة ورقات أيدت الحفاظ على الآليات الموجودة - بما في ذلك الآليات المنشأة في إطار بروتوكول كيوتو - والاعتماد عليها للمضي قدماً، فقد استحسن إنشاء آليات جديدة تعمل وفق درجة من التكتل تتجاوز بكثير مستوى التكتل الذي تتيحه المشاريع

أو حتى برامج الأنشطة، لتشمل مجالات سياساتية أو قطاعات فرعية أو قطاعات أو بلدان برمتها. وفي المقابل، فضلت بضع ورقات الاحتفاظ في المقام الأول بنهج قائم على المشاريع.

٢٠- واقتُرح في عدة ورقات أساسان ممكنان للآليات الجديدة:

(أ) **منح الأرصدة الدائنة:** استناداً إلى هذا الأساس، يُحدّد مستوى مرجعي للانبعاثات ضمن إطار معين (مثلاً في قطاع معين)، يمكن أن يكون أقل من مستوى 'بقاء الأمور على حالها'. وتراقب الانبعاثات ضمن هذا الإطار خلال فترة من الزمن، تعرف بـ 'الفترة المرجعية'. وفي حالة انخفاض مستويات الانبعاثات الفعلية عن المستوى المرجعي في نهاية الفترة المرجعية، تُصدّر كمية من الأرصدة الدائنة تطابق الفرق. وتوزّع هذه الأرصدة الدائنة بعدئذ على المتسببين في الانبعاثات المشمولين بالإطار المعين، عن طريق منهجية تُحدّد لاحقاً. وسيجد بالتالي المتسببون في الانبعاثات ما يحفزهم على الحد من انبعاثاتهم، لأن هذه الطريقة سوف تمكنهم من كسب أرصدة دائنة يمكن تحويلها إلى نقد. ويتمثل شكل آخر من هذا الاقتراح في إصدار الأرصدة الدائنة مقابل الانبعاثات التي تُتجنّب خلال الفترة؛

(ب) **الاتجار في الانبعاثات:** استناداً إلى هذا الأساس (كما في الأساس المستند إلى منح أرصدة دائنة)، يُحدّد مستوى مرجعي للانبعاثات ضمن إطار معين (مثلاً في قطاع معين)، يمكن أن يكون أقل من مستوى 'بقاء الأمور على حالها'. وتُصدّر للمتسببين في الانبعاثات المشمولين بهذا الإطار كمية من المخصصات تطابق مستوى الانبعاثات المقترضة في المستوى المرجعي. وتراقب بعدئذ الانبعاثات ضمن هذا الإطار خلال فترة مرجعية. ويُلزم هؤلاء المتسببون في الانبعاثات بأن يجوزوا في نهاية الفترة المرجعية كمية من المخصصات تعادل المستوى الحقيقي لانبعاثاتهم خلال الفترة المرجعية. وسيجد هؤلاء بالتالي في الأمر عاملاً محفزاً على الحد من انبعاثاتهم لأن هذه الطريقة سوف تمكنهم من بيع فائض المخصصات، ويقابل ذلك عامل مثبط عن زيادة الانبعاثات، لأن هذه الزيادة سوف تلزمهم بشراء مخصصات إضافية.

٢- إطار مشترك

٢١- ركّزت الورقات المقدمة، بصفة عامة، على إمكانية وضع إطار على الصعيد الدولي تُنشأ ضمنه آليات جديدة قائمة على السوق على الصعيد الوطني أو من خلال ترتيبات ثنائية، بدلاً من وضع آليات جديدة على الصعيد الدولي قائمة على منح الأرصدة الدائنة أو على الاتجار. واقتُرح أن دور مؤتمر الأطراف في هذا السياق ينبغي أن يتمثل في المقام الأول في وضع إطار مشترك لإقرار مثل هذه الآليات والتشجيع عليها ودعم استحداثها، لا سيما عن طريق العناصر التالية:

(أ) الإرشاد المتعلق بتنسيق أساليب تحديد المستويات المرجعية ومنهجيات حساب الانبعاثات؛

- (ب) تقاسم الدعم والمساعدة التقنيين فيما بين السجلات؛
- (ج) الإرشاد المتعلق بالإطار المحاسبي للأرصدة الدائنة والمخصصات؛
- (د) عمليات تيسير إيجاد حلقات وصل بين مختلف الآليات المعتمدة على المستوى الوطني أو الثنائي، مثل:
- '١' الإقرار المتبادل بالمخصصات الصادرة عن مختلف نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها؛
- '٢' تحويل الأرصدة الدائنة الصادرة وفق مختلف أساليب قياس مكاسب التخفيف (مثلاً تحويل الأرصدة الدائنة الصادرة على أساس مكاسب الكفاءة الطاقية إلى أرصدة دائنة صادرة على أساس الخفض المطلق للانبعاثات).

٣- خصائص الآليات القائمة على السوق

٢٢- أشار عدد من الورقات إلى المسائل السبع التي يتعين مراعاتها في سياق نظر مؤتمر الأطراف في وضع آليات جديد قائمة على السوق، كما وردت في الفقرة ٨٠ من المقرر ١/م-١٦:

(أ) كفالة المشاركة الطوعية من جانب الأطراف، المدعومة بتعزيز وصول جميع الأطراف إلى هذه الآليات بصورة منصفة وعادلة: أُعرب عن تأييد واسع لجعل مشاركة الأطراف في أي آليات جديدة قائمة على السوق مشاركة اختيارية، ولاتخاذ تدابير تكفل أن تتاح لجميع الأطراف فرص متكافئة للمشاركة فيها. ودافعت عدة ورقات بالتحديد على زيادة الجهود المبذولة لتعزيز قدرة أفقر الأطراف وأكثرها تأثراً على المشاركة في الآليات القائمة على السوق، بما في ذلك من خلال إجراءات نموذجية. ودُعي في هذا الصدد إلى تعزيز تبسيط الآليات القائمة على السوق وإمكانية الوصول إليها، بما يشمل تدابير تتعلق مثلاً بخطوط الأساس الموحدة والإجراءات المرشدة لتسجيل برامج الأنشطة، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز انتشارها الإقليمي على نطاق أوسع؛

(ب) استكمال الآليات الأخرى لدعم إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تتخذها البلدان النامية الأطراف: ورد في العديد من الورقات أن تقديم الدعم إلى البلدان النامية الأطراف أمر أساسي لمواجهة التحدي المناخي. وأشار إلى أن الآليات القائمة على السوق يمكنها، وإن لم تكن الحل الأوحده، أن تتيح حوافز هائلة وأن تدعم إجراءات التخفيف في البلدان النامية الأطراف، وشُدِّد على أنه لا يمكن توقع حدوث إجراءات التخفيف هذه بدون تلك الآليات. وتضمنت عدة ورقات رأياً يدعو إلى دعم التكلفة الكاملة لإجراءات التخفيف، وليس فقط التكاليف الإضافية؛

(ج) **تحفيز عمليات التخفيف في قطاعات واسعة من الاقتصاد:** سُلّم في العديد من الورقات بالحاجة إلى تحفيز إجراءات التخفيف في قطاعات واسعة من الاقتصاد، لكن أشير إلى أن الخصائص المميزة لبعض القطاعات قد تتطلب إما تكييف الآليات القائمة على السوق لتطبيقها بفعالية في سياق تلك القطاعات أو، في بعض الحالات، عدم استخدام تلك الآليات بالمرّة. ومن المجالات المشار إليها على وجه التحديد في هذا السياق الزراعة ومسألة وقود النقل الدولي والغازات الصناعية ومسألة تقليص الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛

(د) **المحافظة على السلامة البيئية:** شدّد في العديد من الورقات على أن الآليات القائمة على السوق يجب أن تضمن الجودة عن طريق تطبيق شروط دقيقة للغاية في القياس والإبلاغ والتحقق، وأن تضمن عنصر الإضافة من خلال إبراز أنشطة التخفيف التي تنطوي على إضافة مقارنة بأي أنشطة كانت مفترضة، وأن تحول دون احتساب مزدوج لإجراءات التخفيف. وورد في بضع ورقات أخرى أن الآليات القائمة على السوق ينبغي أيضاً أن تحول دون الاحتساب المزدوج للتخفيف والدعم، حيث إن تكلفة رصيد دائن تعويضي يجب ألا ينظر إليها كتكلفة تدخل في تحقيق هدف من أهداف التخفيف أو في تحقيق أي هدف متعلق بتقديم الدعم المالي؛

(هـ) **كفالة حدوث تراجع صاف في الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة** و/أو تجنبها: أُعرب على نطاق واسع في الورقات عن رغبة في تجاوز نموذج التعويض الصّرف المطبق في الآليات الموجودة القائمة على السوق، الذي يتيح وفقاً له تحقيق وحدة قياسية واحدة من التخفيف في أحد المواقع زيادةً تقابلها في الانبعاثات في موقع آخر. ومن الأفكار التي طرحت وضع شرط لإلغاء نسبة مئوية من الأرصدة الدائنة الصادرة لأنشطة التخفيف وشرط يفترض بموجبه أن تتحمل البلدان النامية الأطراف مسؤولية جزء من تخفيض الانبعاثات قبل تلقي أرصدة دائنة تعويضية؛

(و) **مساعدة البلدان الأطراف المتقدمة على تحقيق جزء من أهدافها في مجال التخفيف، مع ضمان أن الاستفادة من هذه الآلية/الآليات مكتملة لجهود التخفيف المحلية:** من الاعتبارات التي أثّرت في عدد من الورقات مسألة أن استفادة أي كيان أو بلد من الآليات القائمة على السوق لبلوغ هدفه في مجال التخفيف قد يؤدي إلى تأخير أو حتى تحوير لمحاولاته الرامية إلى تغيير سلوكه إزاء الانبعاثات وقرارات الاستثمار، حيث افترض في ورقة من الورقات أن استخدام هذه الآليات قد يؤدي إلى 'جمود' تكنولوجي من جانب المستخدم. وجاء في عدة ورقات أن استخدام الآليات القائمة على السوق ينبغي أن يكون مكتملاً لإجراءات التخفيف التي يتخذها الكيان نفسه أو البلد نفسه. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل قيود - قد تكون كمية وقد تتطور مع الوقت - ذات صلة باستخدام الأرصدة الدائنة التعويضية المولدة على أساس التخفيف الذي يتحقق في مكان آخر؛

(ز) كفاءة الإدارة الرشيدة وقوة أداء الأسواق والضوابط التي تحكمها: أيدت الورقات على نطاق واسع دعوات لتحسين إدارة الآليات القائمة على السوق وضوابطها بما يضمن النزاهة والمساءلة، وكذلك لتحفيز المشاركة الواسعة، بما يشمل كيانات القطاع الخاص، لا سيما الكيانات الأقل انجذاباً إلى المجازفة. وأعرب أيضاً عن دعم لإتاحة أدوات مالية جديدة، بما في ذلك القروض والضمانات المتعلقة بالأشكال التقليدية من تمويل المشاريع، وإنشاء صناديق متخصصة، وإصدار أشكال جديدة من وسائل الاستدانة (مثل 'السندات الخضراء').

رابعاً - تقييم النهج غير القائمة على السوق

ألف - الآليات الموجودة غير القائمة على السوق

٢٣- أبرزت الورقات المقدمة عدة آليات موجودة غير قائمة على السوق باعتبارها أساساً لتقييم النهج غير القائمة على السوق، بما في ذلك:

(أ) تعريفات تغذية الشبكة الكهربائية العامة لدعم الأنشطة غير الكثيفة الانبعاثات (مثلاً استخدام الطاقة المتجددة)، وهو نهج ينطوي على ضمان استفادة بعض أشكال الطاقة غير الكثيفة الانبعاثات (مثل الطاقة المتجددة) من أسعار دنيا ومن الوصول إلى الشبكة الطاقية؛

(ب) المعايير التنظيمية، بما فيها معايير الأداء المتعلقة على سبيل المثال بالمباني والأداء الصناعي وتصنيع المنتجات والمركبات؛

(ج) الممارسات المبتكرة في مجالات من قبيل وضع التصميم الحضري وخطط النقل؛

(د) التدابير الرامية إلى استهداف بعض الغازات، لا سيما الغازات المفلورة؛

(هـ) فرض رسوم ضريبية على الأنشطة الكثيفة الانبعاثات (مثل استخدام أنواع الوقود في النقل)؛

(و) الجهود التعليمية الرامية إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك؛

(ز) البرامج الرامية إلى إتاحة احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في التكوينات

الجيولوجية.

باء - تقييم النهج الموجودة غير القائمة على السوق

١- تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف

- ٢٤- لم يرد في الورقات المقدمة سوى قدر قليل نسبياً من المعلومات المتعلقة بتقييم دور الآليات غير القائمة على السوق في تحسين فعالية تكاليف إجراءات التخفيف.
- ٢٥- وأشار إلى أن زيادة التركيز على البحث والتطوير يمكن أن تسهم في إحراز تحسن تكنولوجي سريع وبالتالي إتاحة تقليص تكلفة تنفيذ إجراءات التخفيف.
- ٢٦- وفي المقابل، ورد في إحدى الورقات المقدمة ذكر دراسة اقتصادية استنتجت أن المعايير التنظيمية تكلف عموماً أكثر مما تكلفه الآليات القائمة على السوق في تحقيق هدف التخفيف نفسه، وأشارت ورقة أخرى إلى أن المعايير التنظيمية تتسم بهامش أقل من المرونة مقارنة بالآليات القائمة على السوق وأنها أقل قابلية للتكيف مع آفاق الاستثمار والتخطيط. وذهب عدد قليل من الورقات إلى أن الحفاظ على النهج التنظيمية يمكن أن يكون عبئاً من الناحية الإدارية بالنظر إلى الحاجة إلى إيجاد نظام عمومي واسع النطاق للتفتيش والإنفاذ بهدف ضمان المراقبة والامتثال.

٢- تعزيز إجراءات التخفيف

- ٢٧- ورد ذكر تعريفات تغذية الشبكات الكهربائية العامة في عدد من الورقات باعتبارها نهجاً ناجحاً للغاية في تعزيز إجراءات التخفيف، استناداً إلى أنها تتيح حوافز اقتصادية قوية لزيادة إنتاج واستهلاك أشكال الطاقة غير الكثيفة الانبعاثات. وبالمثل ورد ذكر المعايير التنظيمية والرسوم الضريبية في العديد من الورقات باعتبارها أداة فعالة في تعزيز إجراءات التخفيف، لا سيما في مجالات قد تعاق فيها فعالية الآليات القائمة على السوق بسبب أوجه خلل مثل التكاليف العالية للمعاملات وحواجز الاشتراك أو غيرها من أشكال عدم تكافؤ إمكانيات المشاركة. وفضلاً عن ذلك، أُبلغ عن تجربة إيجابية فيما يتصل باستخدام الأساليب التعليمية في تعزيز إجراءات التخفيف، حيث أشارت ورقة إلى أن حملة إعلامية عامة بشأن إعادة التدوير أدت إلى مستويات أعلى من تقليص حجم النفايات المرسلة إلى مواقع القمامة.

جيم - التطور الممكن في الآليات غير القائمة على السوق

- ٢٨- اقترح في عدة ورقات إنشاء آليات جديدة على الصعيد الدولي غير قائمة على السوق، بما في ذلك آليات ترمي إلى ما يلي:
- (أ) تنظيم وخفض إنتاج واستهلاك غازات معينة من غازات الدفيئة، مثل غازات الكلوروفلوروكربون؛

- (ب) تقليص أو إلغاء المعونات المتعلقة بالأنشطة الكثيفة الانبعاثات (مثل إنتاج واستهلاك أنواع الوقود الأحفوري)؛
- (ج) زيادة تعريفات تغذية الشبكة الكهربائية العامة فيما يتعلق بالأنشطة غير الكثيفة الانبعاثات (مثل استخدام الطاقة المتجددة)؛
- (د) اعتماد معونات للأنشطة غير الكثيفة الانبعاثات والبحث والتطوير المتعلق بها؛
- (هـ) توسيع نطاق فرض رسوم ضريبية على الأنشطة الكثيفة الانبعاثات؛
- (و) سن سياسات وتدابير أخرى، كجزء من استراتيجيات التخفيف، من أجل تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، بما في ذلك عن طريق التعليم والتوعية العامة وبناء القدرات؛
- (ز) إنشاء مراكز وطنية لتعزيز أفضل الممارسات فيما يتصل بالأنشطة والتكنولوجيات الخفيفة الانبعاثات، بما يشمل تحسين القدرات والتكنولوجيات الداخلية في البلدان الأطراف النامية؛
- (ح) إزالة الحواجز المرتبطة بالملكية الفكرية؛
- (ط) إتاحة تقديم الدعم المالي وفرض وقف اختياري لدعم تقليص صاف للانبعاثات ولتجنبها؛
- (ي) حظر تأثيرات الحرب على تغير المناخ والمحاسبة عليها.